EOJM
المرصد المصري للصحافة والاعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين

(مارس 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

المرصد المصري للصحافة والإعلام

مراجعة

إسلام محمد

المسؤول الإعلامي

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية، ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية، أو يطول ذويهم وأسرهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول، وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها، وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني لهؤلاء الصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة، هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة، وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة، والتزام المهنية قدر المستطاع، والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق، وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم، ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في "المرصد"، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجدت أو التي مازالت متداولة أمام المحاكم, وآخر التطورات بها وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا, حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم, وإعداد المذكرات والأوراق القانونية, وتقديم المستندات اللازمة, وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها, والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.

- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميو الصحف والصحفيين, وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر, وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها لتقديم المساعدة القانونية, أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكل دوري.

- **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محاميهم, والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن ثم فإنه من خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين, والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 إلى 22 مارس 2020, ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت بها, والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية, وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر مارس.

الأسبوع الأول (1 – 7 مارس)

1- رقم القضية: (رقم 92 لسنة 2020) عمال كلى الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع'' سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت صفاء, محررة صحفية بجريدة اليوم السابع, التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة, وذلك من 1 مايو 2013, حتى 8 يونيه 2014, حين تعرضت للفصل التعسفي, ومن ثَم أقامت الدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلي الجيزة 127 لسنة 2015, ضد كلًا من رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته, والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.

وصدر الحكم في الدعوي بتاريخ 26 أكتوبر 2017, وقضي منطوقه بعدم قبول الدعوي بالنسبه للمدعي عليه الثاني ''هيئة التأمينات''، لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعي عليه الأول من الفترة 1 مايو 2013 وحتى 8 يونيه 2014, وتم رفع استئناف وتم رفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوي وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة من 1 مايو 2014 وحتى 8 يونيه 2014, واستخراج البرنت التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولي عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة السودان.

التطورات الحادثة في القضية: في 1 مارس 2020, قررت الدائرة الأولي عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة السودان, التأجيل لجلسة 29 مارس والنطق بالحكم.

مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة, وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامية المرصد وذلك لكتمال شكلها القانوني والموضوعي.

2- رقم القضية: (4295 لسنة 136 ق) مستأنف عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة ''العالم اليوم".
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة. إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة, وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة. وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.

الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الرابعة مستأنف عمال (55 سابقًا), المنعقدة بمحكمة السودان.

مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, وقد حضر أحد محاميّ ''المؤسسة" مع صحفيي ''العالم اليوم" منذ بدء الواقعة, وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي, وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة, وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة, إلى الاستئناف, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.

وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامية المرصد وحجزت للحكم 5 أبريل 2020 للحكم وايداع المذكرات قبل, تاريخ الحكم.

آخر تطورات القضية: في 2 مارس 2020, قررت الدائرة 55 استئناف عالي عمال سابقًا (الرابعة حاليًا) تأجيل نظر القضية لجلسة 5 أبريل 2020 للحكم.

3- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت 12 أكتوبر 2019, تم القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة, وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت محامية "المرصد" بالحضور مع الصحفي بجلسة التجديد, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.
آخر تطورات القضية: ففي 3 مارس 2020 قررت محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة(دوائر الإرهاب) تجديد أمر حبس الصحفي 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافة مجدي, أثناء توجههما لسيارتهما بأحد شوارع منطقة البحوث, ثم تم اقتيادهما إلى قسم الدقي, وترحيلهما إلى أحد مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم الدعم القانوني الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 8 مارس 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

5- رقم القضية: (رقم 4840 لسنة 136 ق) إستئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود عبد الباقي.
المهنة بالتفصيل: محرر بجريدة ''العالم اليوم''.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم'' البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة. إذ بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حين تم إغلاق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, وهو ما يعد إجراء غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة, وكذلك التعدي على أحد الصحفيين بالضرب. وقد تم تحرير محضر بالواقعة قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة. وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية استئناف عالي عمال الجيزة, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, وقد حضر أحد محاميّ ''المؤسسة'' مع صحفيي ''العالم اليوم'' منذ بدء الواقعة, وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي, وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة, وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة, إلى الاستئناف, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.
وبجلسة 9 مارس 2020 قدمت محامية المرصد حوافظ المستندات والدفاع الشفهي وطلبت حجزها للحكم.
آخر تطورات القضية: في 9 مارس 2020, قررت الدائرة الثانية عمال تأجيل نظر القضية لجلسة 8 يونيو للاطلاع على ماقدم من المذكرات.

6- رقم القضية: (رقم 1966 لسنة 2018) كلي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: دينا حسين.
المهنة بالتفصيل: محررة بجريدة العالم اليوم.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ صحفيو جريدة "العالم اليوم"، البالغ عددهم 45 صحفيًا، بتاريخ 8 أكتوبر 2018، بفصلهم تعسفيًا.. وترجع وقائع الأزمة إلى أنه في غضون عام 2018 توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة، لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ 31 أغسطس 2014، وهو ما يعد إجراء غير قانوني، بسبب عدم إبلاغ نقابة الصحفيين والعاملين بقرار إغلاق المؤسسة لتوفيق أوضاع الصحفيين العاملين بها.
الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: خبراء جنوب الجيزة.
مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية، حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة، وحضور جلسة نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: في 9 مارس تم إنهاء المأمورية وفي انتظار ورود التقرير للمحكمة.

7- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في روز اليوسف.
نوع جهة العمل: جريدة قومية.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس 28 نوفمبر 2019, ألقت قوات الأمن, القبض على ''شاكر'' من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية, وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: متابعة القضية إعلاميًا وعلى مواقع الإنترنت.
آخر تطورات القضية: في 10 مارس 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد أمر حبس الصحفي 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

8- رقم القضية: (رقم 215 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019, وحين توجه لمقر الجريدة للحصول علي مستحقاته المالية مُنع من الدخول وعلى إثر ذلك حرر الصحفي محضر إثبات حالة, وتقدم بشكوى إلى مكتب العمل, وشكوى آخرى إلى التأمينات, وحين تعذر مكتب العمل في الوصول إلى تسوية ودية تم إحالة الدعوي للمحكمة العمالية المختصة, وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

الطلبات: قدمت محامية المرصد طلب بالتأجيل للاطلاع علي ما قدم من محامي المدعي عليه.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

مجهودات "المرصد" في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 11 مارس 2020, قررت الدائرة 10 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية, التأجيل لجلسة 1 إبريل للإطلاع علي ماقدمه محامي المدعي عليه.

9- رقم القضية: (رقم 1250 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عبد الرحمن ياسين.
المهنة بالتفصيل: مراسل بقناة النهار.
نوع جهة العمل:قناة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل إقامته.
تفاصيل القضية: بتاريخ 31 يونيو 2019 تم إلقاء القبض على "ياسين" أثناء خروجه من مبنى قناة النهار بمدينة الانتاج الإعلامي، وظل محتجزًا بأحد مقرات الأمن الوطني وهو معصوب الأعين ومقيد اليدين، حتى ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 18 أغسطس 2019، وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وبجلسة الثلاثاء الموافق 4 فبراير 2020 المنعقدة بمحكمة الجنايات، قررت الدائرة الثانية إخلاء سبيله بتدابير احترازية، وتم ترحيله لقسم الشرطة لاستكمال إجراءات الإفراج عنه، إلا أنه ظل محتجزًا لمدة 15 يومًا، بقسم الشرطة الذي يتبع له، بشكل غير قانوني، حتى تم تنفيذ قرار إخلاء سبيله.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات "المرصد" في القضية: قامت محامية المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، ويقوم بالحضور منذ أول جلسة تجديد على ذمة القضية الحالية،وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 14 مارس 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا، رفع التدابير الاحترازية عنه، وإخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

10- رقم القضية: (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير موقع مصر العربية.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.
تفاصيل القضية: في 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع مصر العربية, الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري, وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي, وتشميع مقر الموقع واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي, ووجهت له النيابة العامة الاتهامات باستخدام برامج غير أصلية, وإدارة موقع بدون ترخيص وقررت النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني. وفي صباح اليوم التالي, 5 أبريل 2018 وردت تحريات الأمن الوطني, والتي سطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين, ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية, من شأنها تكدير الأمن والسلم العام, والتحريض على التظاهر,كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميا بـ"الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين", وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10000 جنيه مصري على ذمة القضية الأولى. وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا, على ذمة قضية أخرى رقم 441 لسنة 2018, وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية بعنوان ''المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات", وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضرت إحدى المحاميات المرصد مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه, ومَثُلت بكل جلسات التجديد السابقة بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي. وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز, وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر, نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه, من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر, وهذا هو جوهر العمل الصحفي.
الطلبات: تم تقديم استئناف من قبل المحامي الخاص احمد الخواجة وتم متابعة الاستئناف من قبل محامية المرصد وجاء القرار برفض الاستئناف وإستمرار حبسه.

آخر تطورات القضية: في 15 مارس2020, قررت الدائرة الرابعة عشر جنايات إرهاب والمنعقدة بمحكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس, رفض الإستئناف المقدم من عادل صبري وإستمرار حبسه.

11- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: سلافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: صحفية حرة.
الموقف القانوني: الصحفية محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر نساء.
تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفية وزوجها الصحفي حسام الصياد, من منطقة الدقي, وتم اقتيادهما إلى قسم الدقي, ثم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات بالقضية 488 لسنة 2019.
.**التهم الموجهة:** مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وبث ونشر أخبار كاذبة الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا حتى الآن.
الجهة المنظور أمامها القضية: نيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض عليها توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي للاستفسار عن تواجدها والصحفي حسام الصياد, إلا أن القسم أنكر وجودهما ومنع محامي المؤسسة من الدخول, ومن ثَمّ تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم والتي بدورها أنكرت وجودهما, وفي اليوم التالي توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا لحضور التحقيقات, عقب ظهورهما.
آخر تطورات القضية: في 16 مارس 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس الصحفية 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

12- رقم القضية: (رقم 1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل:معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية, ببرنامج جو تيوب, بالتليفزيون العربي.
نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: محبوسة احتياطيا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ الاثنين 30 سبتمبر 2019 تم القبض على الصحفية من منزلها الكائن بمركز ملوي, محافظة المنيا, وظلت الصحفية رهن الاختفاء القسري بمكان غير معلوم بمحافظة المنيا لمدة 35 يومًا. ثم ظهرت لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وتم التحقيق معها على ذمة القضية رقم 1480 لسنة 2019, وقررت النيابة حبسها لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وحددت النيابة للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019, وتم إيداعها بسجن القناطر نساء. وبالرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة, وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر, إلا أن الصحفية لم تحضر من محبسها في هذا اليوم, وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, بث ونشر أخبار كاذبة, استخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية لبث ونشر هذه الأخبار, ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفية, ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية,وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 16 مارس 2020, قررت نيابة أمن الدولة العليا تجديد حبسها 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

13- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: إسلام جمعة.
المهنة بالتفصيل:مصور صحفي بجريدة فيتو.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني للصحفي: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 29 يونيو 2018, قامت قوات الأمن بالقبض على ''جمعة'' من منزله الكائن بمحافظة الجيزة, وبتاريخ 7 أغسطس 2018 ظهر ''جمعة'' لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق دون حضور محاميه, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, بث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: قامت محامية المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية,وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 15 مارس 2020, قررت الدائرة الرابعة عشر جنايات إرهاب والمنعقدة بمحكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس رفض الإستئناف المقدم منه.
وفي 17 مارس قررت غرفة المشورة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تأجيل الجلسة لنهاية شهر مارس.
الطلبات: تم تقديم إستئناف من قبل المحامي الخاص بالصحفي وتم متابعة الاستئناف من قبل محامية المرصد وجاء القرار برفض الإستئناف.

14- رقم القضية: (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: محمد أبو زيد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي بجريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: ▪ بتاريخ 4 يونيو 2018 قامت قوات الأمن بمداهمة منزل "أبو زيد" في غيابه، وعند علمه بذلك قام باستشارة محامي الجريدة، فأشار عليه بأن يذهب لقسم الشرطة للاستعلام عن السبب، وفي 7 يونيو 2018 توجه "أبو زيد" بمفرده إلى قسم شرطة المعصرة للاستعلام، إلا أنه فوجئ بقيام قوات القسم بالتحفظ عليه واحتجازه دون سند قانوني، ثم انقطعت أخباره وحاولت عائلته معرفة مكان احتجازه فعلموا انه يتواجد بإحدي مقرات الأمن الوطني وبعد التحقيق معه سيتم الإفراج عنه، لكنه لم يحدث.
وبتاريخ 24 يونيو 2018، ظهر "أبو زيد" لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا، والتي حققت معه دون حضور محامين – على حسب رواية شقيقه - وأمرت بحبسه احتياطيا لمدة 15 يوم على ذمة التحقيقات، ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية، بث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: تابعت المحامية بالمرصد، القضية مع المحامي الأصيل للصحفي، وتقوم بالحضور منذ أول جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 17 مارس2020، قررت غرفة المشورة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تأجيل الجلسة لنهاية شهر مارس.

15- رقم القضية: (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: إسلام مصدق.
المهنة بالتفصيل: صحفي فيديو في "سي بي سي".
نوع جهة العمل: قناة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل الإقامة.
تفاصيل القضية: في فجر يوم 25 سبتمبر 2019, ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي من منزله الكائن بمنطقة حدائق الأهرام, وبتاريخ 30 سبتمبر 2019 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه على ذمة القضية 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا, وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة, واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: تقوم المحامية بالمرصد, بالحضور مع الصحفي منذ أولى جلسة تجديد, وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
الطلبات:تم تقديم إستئناف من قبل المحامي الخاص بالصحفي وتم متابعة الاستئناف من قبل الوحدة القانونية, وجاء القرار برفض الاستئناف.
آخر تطورات القضية: في 15 مارس 2020, قررت الدائرة الرابعة عشر جنايات إرهاب, والمنعقدة بمحكمة القاهرة الجديدة بالتجمع الخامس, رفض استئناف الصحفي.
وفي 17 مارس قررت غرفة المشورة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة تأجيل الجلسة إلى نهاية شهر مارس.

16- رقم القضية: (رقم 502 لسنة 2020) مستعجل القاهرة.
اسم الصحفي/ة أو الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع المعربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
تفاصيل القضية: تنفيذاً للحكم الذي حصلت عليه الصحفية, في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136 ق, بإلزام المدعي عليه بصفته, بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5 آلاف جنيه, تعويضًا عما لحقها من أضرار مادية وأدبية جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل, ومبلغ قدره ألف جنيه مقابل مهلة الإخطار, ومبلغ قدره ألف و225 جنيه مقابل رصيد الإجازات.
وخلال التنفيذ تم رفع الإشكال المقام من محمد سليمان علي, مدير تحرير الجريد, ضد مروة نبيل عبد الفتاح وقيد برقم 502 لسنة 2020 الدائرة الثانية مستعجل القاهرة ''رول 2'' - جلسة الأحد 22 مارس.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مستعجل محكمة عابدين.
آخر تطورات القضية: في 22 مارس 2020 قررت الدائرة الثانية مستعجل القاهرة تأجيل نظر الاشكال المقيد برقم 502 لسنة 2020 لجلسة 5 أبريل 2020 أجل إداري تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم, وذلك في الإشكال المقام من مدير التحرير, ضد الصحفية, والتي كان محدد لها جلسة 22 مارس 2020.

تنوية

وبسبب مايحدث من طوارئ بسبب فيروس كورونا المستجد, فقد تعذر حضور المتهمين في مواعيد جلساتهم المحددة, ومنهم الصحفي بـ ''روز اليوسف'' أحمد شاكر, والصحفيان سولافة مجدي وحسام الصياد, المحبوسين علي ذمة القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا, والصحفي بموقع ''هاف بوست عربي'' معتز ودنان المحبوس علي ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018, حصر أمن دولة العليا, لاتهامه بالانضمام لجماعة أسست علي خلاف أحكام القانون والدستور, وبث ونشر أخبار كاذبة.

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية, فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة, قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 43.75% من إجمالي القضايا بواقع 7 قضايا, وبالمرتبة الثانية نجد قضايا الفصل التعسفي حيث بلغت نسبتها 25% بواقع 4 قضايا , وفي المرتبة الثالثة جاءت قضية الاتهام بمشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها ونشر أخبار كاذبة بنسبة حوالي 18.75% بواقع 3 قضايا, والمرتبة الرابعة والخامسة ضمت كل من قضية احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي، وقضية إشكال في حكم تنفيذي بنسبة 6.25% لكل منهما بواقع قضية لكل واحدة من إجمالي القضايا.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية

جاءت بالمرتبة الأولى نيابة أمن الدولة العليا والتي نظرت 6 قضايا بنسبة 37.5% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثانية تساوت كل من دوائر العمال, ودوائر جنايات الإرهاب والتي نظرت كل منهما 4 قضايا بنسبة حوالي 25% من إجمالي القضايا لكل منهما, وفي المرتبة الثالثة جاءت بالتساوي كل من خبراء وزارة العدل ودوائر الإستعجال والتي نظرت كل منهما قضية واحدة بنسبة حوالي 6.25% من إجمالي عدد القضايا المنظورة.

خامسًا:تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة

جاءت قرارات التأجيل في المرتبة الأولى بواقع 7 قرارات بنسبة 43.75% من إجمالي القضايا, وجاءت قرارات تجديد الحبس في المرتبة الثانية بواقع 5 قرارات وذلك بنسبة 31.25% من إجمالي القضايا, وفي المرتبة الثالثة جاءت قرارات رفع التدابير الإحترازية وخلاء سبيل بضمان محل الإقامة بواقع قراران بنسبة 12.5% وفي المرتبة الرابعة تساوي قرارات رفض الإستئناف و إنهاء المأمورية بالخبراء بواقع قرار واحد لكل منهم بنسبة 6.25% لكل القرارات.

وختامًا, فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام", خلال شهر مارس 2020, ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام, كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي, وسيظل "المرصد المصري للصحافة والإعلام" مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.